

إيليا زريق*

الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان

سعى تيودور هيرتسل، أبو الصهيونية الحديثة ومنظرها، قبل أكثر من قرن من الزمن لاستمالة الحكومة العثمانية والحكام الأوروبيين من أجل منح الحركة الصهيونية موطئ قدم في فلسطين. ودعا إلى ترحيل المزارعين الفلسطينيين عبر الحدود من أجل تحقيق مشروع الاستيطان الصهيوني. وقد اقتبس بني موريس، وهو من "المؤرخين الجدد" ضم صوته مؤخراً إلى أولئك الداعين إلى ترحيل الفلسطينيين عبر الحدود، من مفكرة هيرتسل ما يلي: "علينا أن نحاول تشجيع السكان [العرب] الفقراء على عبور الحدود، وذلك بتوفير العمل لهم في بلاد ينتقلون إليها، وبحرمانهم من أي عمل في بلدنا... ويجب أن يتم نقل الفقراء بتكتم وحذر."⁽¹⁾ وعند منقلب القرن الأخير قام إسرائيل زانغويل، وهو من الصهيونيين البريطانيين الناشطين سياسياً، وكى لا يتفوق عليه غيره، بترويج شعار "أرض من دون شعب لشعب من دون أرض" في الأوساط الإمبريالية. لقد كان مفهوم الترحيل (الترانسفير) موضوعاً دائماً في الخطاب الصهيوني.⁽²⁾ وقد أحيا بني موريس التصريحات المؤيدة للترحيل التي أدلى بها المسؤولون الصهيوزيون والبريطانيون.⁽³⁾ ومن هؤلاء المسؤولين حاييم وايزمن ودافيدبن - غوريون وموشيه شاريت، أول رئيس وأول رئيس حكومة وأول وزير خارجية لإسرائيل، على التوالي. وكان هناك في الجانب البريطاني وزير الخارجية إرنست بيفن، وهيو دالتون وزير المالية سنة 1944. والآن يبرر موريس، بوجود كل هذا التأييد وراءه، التطهير العرقي للفلسطينيين باعتباره حلاً ضرورياً، وإن تأخر، للصراع بين إسرائيل والعالم العربي.

لولا حدث طرد الفلسطينيين سنة 1948 ومنعهم من العودة لما كان هناك دولة يهودية ذات أغلبية يهودية كبيرة الآن، وكان نحو 50% من المنطقة التي خصصتها الأمم المتحدة لإسرائيل في قرار التقسيم سنة 1947 عربياً.⁽⁴⁾ ومع ذلك، نسمع الآن، في

(* أستاذ علم الاجتماع في جامعة كوينز (كندا).

بداية القرن الحادي والعشرين، الحديث عن الترحيل بصوت عال وواضح، من الأكاديميين، ووسائل الإعلام، وحكومة أريئيل شارون.

ما زال الجمهور الإسرائيلي وقيادته ملتزمين مبدأ السياسة الديموغرافية، مع أنها لم تنتج، كما سنرى أدناه، لا الدولة اليهودية الصرفة ولا الدولة اليهودية الديمقراطية التي واصلت القيادة الصهيونية، ماضياً وحاضراً، الحلم بها. ومع ذلك يستمر النقاش الذي لا يخدم أواره بشأن ترحيل الفلسطينيين عن أرضهم، ويزداد تطبيعاً كجزء من الخطاب السياسي المشروع في إسرائيل.

النقاش الديموغرافي

أدى الدافع إلى الحفاظ على الهيمنة اليهودية في فلسطين التاريخية دوراً أساسياً في تشكيل السياستين المحلية والخارجية لإسرائيل. وتبلغ النسبة التي تُذكر عادة لضمان استمرار الأغلبية الديموغرافية اليهودية 80% لليهود و20% للعرب - وهي نسبة جرت المحافظة عليها منذ سنة 1948. وعندما يتبدل التوازن السكاني، ولو بدرجة صغيرة جداً، مشيراً إلى انخفاض بسيط في الأغلبية اليهودية البالغة أربعة أخماس، تطفو على السطح اللغة الداروينية بشأن "البقاء القومي". ومن أجل الوقاية من أي هبوط ملحوظ في التوازن السكاني العربي - اليهودي فإن صناع السياسة الإسرائيلية هم في حالة سعي دائم لاستقدام مهاجرين جدد، ولو بتكلفة استيراد أعداد كثيرة من غير اليهود، كما كانت الحالة مع المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل في تسعينات القرن العشرين. ولا يعيش في إسرائيل حالياً إلا ثلث يهود العالم تقريباً، وهكذا تبقى مهمة "تجميع المنفيين" عملاً غير مكتمل. ويذكر زعماء إسرائيل يهود العالم، باستمرار، بالمخاطر التي يمثلها الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود على بقاء وجود الهوية اليهودية خارج إسرائيل. بل إن نشر التوقعات عن ديموغرافيا اليهود في العالم بات الشغل الشاغل للديموغرافيين وكبار الإعلاميين الإسرائيليين. وهم يستخدمون هذه التوقعات لإظهار الانخفاض المستمر في أعداد اليهود والحث على مزيد من الهجرة إلى إسرائيل. وربما تباطأ السعي الدائم للاستيلاء على الأرض والحلول محل السكان الفلسطينيين المحليين، بل ربما ابتعد عن السكة في بعض الأحيان، لكنه يبقى البند الرئيسي في البرنامج الصهيوني. ويبقى السياسيون الإسرائيليون منشغلين بحلم هيرتسل حتى اليوم، وهم على هذه الحال منذ إنشاء دولة

إسرائيل قبل أكثر من نصف قرن. وقد أصبحت اليوم كوابيس غولداميير الشهيرة وليالي الأرق التي عاشتها بسبب عدد المواليد الفلسطينيين مادة لإحصاء السكان والنقاشات الديموغرافية.

تبقى السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر مرتبطة بالاعتبارات الديموغرافية. وعلى سبيل المثال، ليس هناك شيء يوازي أهمية الديموغرافيا بين الأسباب المتعددة (مثل الأمن والطاقة الاستيعابية وتعريض ثقافتها للخطر) التي تقدمها إسرائيل لازدراء الاتفاقيات الدولية ومعارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. فالديموغرافيا مسألة "وجودية" كما أشار براك عقب فشل قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000. وترتبط معارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين، ومعارضة استمرار الوجود الفلسطيني الكبير في "وطن الأجداد"، أيضاً بـ "يهودية" الدولة. وقد وجه كثير من المؤسسات الاستشارية ومراكز الأبحاث وهيئات صناعة السياسات الوطنية اهتمامه مؤخراً إلى مسألة الديموغرافيا. فعلى سبيل المثال، أعد يتسحاق رافيد، الذي كان مدير أبحاث العمليات في سلاح الجو الإسرائيلي في وقت ما ولاحقاً رئيس فريق الأمن القومي في ديوان رئيس الحكومة (1992 - 1993)، دراسة عن الديموغرافيا العربية - اليهودية لمؤتمر واسع التغطية عقد في نيسان/ أبريل 2001 برعاية مركز هيرتسليا متعدد الاختصاصات.⁽⁵⁾ وتركز الاهتمام العام للمؤتمر على اقتراح طرق كي تبقى إسرائيل دولة يهودية في مواجهة تدني معدل الولادات بين السكان اليهود وانخفاض الهجرة اليهودية وارتفاع معدل الولادات بين الفلسطينيين - في إسرائيل والأراضي المحتلة على السواء. وكانت دعوة الحكومة إلى تبني سياسة فعالة أكثر "لاحتواء" السكان الفلسطينيين، وتشجيع انخفاض معدل الولادات بين العرب في إسرائيل، ومنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وزيادة الهجرة اليهودية، بين التوصيات الجوهرية للمؤتمر التي ساهم رافيد في صوغها بصورة رئيسية. وتبنى مؤتمر هيرتسليا اقتراحاً ذا تأثير كبير يقضي بما يسمى تبادل السكان والأرض، في حال تجدد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.⁽⁶⁾ ووفقاً لأحد تحويرات هذا الاقتراح، التي أيدها علناً وزير النقل وقتئذ إفرايم سنيه، يجب تسليم البلدات والقرى العربية الواقعة بالقرب من الخط الأخضر لسنة 1967، مثل أم الفحم، إلى الدولة الفلسطينية الجديدة من خلال "ترحيل صامت". وفي المقابل، تضم إسرائيل

المستعمرات اليهودية القريبة من الخط الأخضر - وبالتالي يقل عدد العرب في إسرائيل⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أن الأقلية العربية، ولا سيما أولئك الذين سيتأثرون بهذا الترحيل بصورة مباشرة، لم تجر استشارتها في أثناء النقاش الديموغرافي، فإن ردة فعلها كانت الرفض الفوري لفكرة مبادلة الأرض بالسكان⁽⁸⁾.

يتردد صدى فكرة الترحيل (الترانسفير) في أوساط الجمهور الإسرائيلي أيضاً. ففي استقصاء للرأي العام أعلنت نتائجه في آذار/مارس 2002، أيد 46% من الجمهور الإسرائيلي الترحيل المباشر للفلسطينيين في الأراضي [المحتلة]، و31% الترحيل المباشر للسكان العرب في إسرائيل. وقالت نسبة أكبر تبلغ 60% إنها تفضل الترحيل غير المباشر عبر تشجيع العرب في إسرائيل على قبول الحوافز المالية ومغادرة البلد⁽⁹⁾. وهذه النتائج لا ترجع أسبابها إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية فقط، بل إن لها أيضاً جذوراً عميقة في وعي الإسرائيليين. فقد كشف استقصاء أجري سنة 1997 أن 52% من اليهود الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية إذا أنشئت، و56% ينكرون على العرب حق المشاركة في انتخاب رئيس الحكومة، و55% يؤيدون منع العرب من المشاركة في الاستفتاءات السياسية⁽¹⁰⁾. وكشف استقصاء لمعهد غالوب، أجري في تشرين الأول/أكتوبر 2000 في إسرائيل، أن 60% من اليهود الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب إلى خارج الحدود الإسرائيلية⁽¹¹⁾.

لا ينحصر النقاش الديموغرافي، بأي حال من الأحوال، في الأجنحة المتطرفة للسياسيين اليمينيين. بل إن عدداً من الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين من التيار المركزي يشارك بنشاط في هذا النقاش أيضاً. فقد احترف أرنون سوفير، وهو جغرافي من جامعة حيفا ملقب بـ "عدّاد العرب" ومعروف بأفكاره اليمينية⁽¹²⁾ تتبّع عدد السكان العرب بانتظام وإصدار التحذيرات بشأن التوازن السكاني بين العرب واليهود الإسرائيليين. وقد حسب سوفير أن العدد الإجمالي للسكان المقيمين غربي نهر الأردن سيبلغ 15,1 مليون نسمة في سنة 2020، وسيكون السكان اليهود أقلية يبلغ تعدادها 6,5 ملايين. بل إن السكان اليهود سيتقلصون خلال 20 عاماً ضمن حدود إسرائيل لسنة 1967، من أغلبية 80% إلى أغلبية متوقعة تبلغ 65%. وتتوافق حسابات عالم الديموغرافيا سيرجيو ديلا برغولا من الجامعة العبرية مع الصورة الديموغرافية العامة التي يرسمها رافيد وسوفير⁽¹³⁾. وفي رد على الانتقادات القائلة إن مبادلة

السكان والأراضي تشكل ممارسة لديمقراطية، قال شلومو غازيت، وهو جنرال متقاعد في الجيش الإسرائيلي شارك أيضاً في مؤتمر هيرتسليا، إن "هذه أوقات يجب أن تخضع فيها الديمقراطية للديموغرافيا."⁽¹⁴⁾ ويتفق صنّاع الرأي العام الإسرائيلي جميعاً، بصرف النظر عن ميولهم السياسية، على أن الخطر الديموغرافي يهدد دولة إسرائيل، على الرغم من أنهم قد يختلفون بشأن كيفية التعامل معه، سواء أكان من خلال الطرد المباشر، أو غير المباشر، للفلسطينيين، أم من خلال الفصل التام على طول الخط الأخضر.

وتبرز صورة مماثلة في حسابات عالم الديموغرافيا اللبناني يوسف كبراج، الذي يستخدم كأساس تقديرات سكانية لسنة 1997 أعلى من تلك المنشورة في إسرائيل.⁽¹⁵⁾ ويخلص إلى أن عدد سكان الضفة الغربية وغزة يتضاعف كل 25 عاماً، إذ يبلغ متوسط النمو السنوي 2,5٪، وذلك بعد أن تستقر معدلات الخصوبة وتندنى لتصبح قريبة من تلك السائدة في الدول العربية المجاورة. وفي هذا السيناريو سيصبح الفلسطينيون في فلسطين التاريخية أغلبية (50,3٪) في سنة 2010، وإذا لم تنخفض معدلات الخصوبة كما هو متوقع، فسوف يكون عددهم أكبر، بحيث تبلغ نسبتهم 51,1٪ سنة 2010. واستناداً إلى فرضيات الخصوبة نفسها، سيشكّل الفلسطينيون 53,9٪ أو 55,6٪ من السكان غربي نهر الأردن سنة 2020.

ويسلط عالم الديموغرافيا الفرنسي فيليب فارغ الضوء أكثر من أي باحث غربي آخر على التفاعل بين الديموغرافيا والصراع القومي بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين.⁽¹⁶⁾ فهو يرسم في دراسة حديثة مستقبل التوازن السكاني الفلسطيني - الإسرائيلي بالتفصيل وفقاً لسيناريوهات سياسية وديموغرافية متعددة (أي إذا تخلت إسرائيل عن احتلالها للضفة الغربية وغزة، أو واصلته). ويخلص إلى أن الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة. وهو يرى أن السلام والدولة القابلة للحياة يحلان الشذوذ الديموغرافي الذي يتعايش فيه ارتفاع معدلات الولادة مع ارتفاع المستويات التعليمية. وربما يساعد الانتقال إلى السلام في فك الاقتران بين الأسر الكبيرة والنضال السياسي الوطني الذي ينخرط فيه الفلسطينيون منذ أكثر من نصف قرن.

أخيراً، تقدر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، في "كتاب الوقائع" *TheWorld*

Factbook السنوي لسنة 2002 الصادر عنها، أن الفجوة ستضيق كثيراً بين العرب واليهود غربي نهر الأردن. فبوجود 4,8 ملايين يهودي مع 4,6 ملايين فلسطيني مقيمين بإسرائيل والضفة الغربية وغزة، يكون الفارق 200,000 نسمة فقط. لكن نظراً إلى التباين الكبير في معدلات التزايد الطبيعي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (3,95%) وغزة (3,39%)، مقارنة بنسبة 1,48% للسكان اليهود،⁽¹⁷⁾ فسوف يشكل الفلسطينيون الأغلبية في فلسطين التاريخية في غضون أقل من خمس سنوات. ومن المهم ألا نغفل عن أن هذه الحسابات وغيرها من الحسابات المماثلة لا تأخذ في الحسبان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، ولا الدولة الفلسطينية المستقبلية في الضفة الغربية وغزة.

إن إثارة موضوع النمو السكاني غير المنضبط شبه محظورة في الأوساط الفلسطينية. فمن غير الوطني تماماً إسداء النصح بتبني سياسات رشيدة تخفض حجم الأسرة الكبيرة (الأكبر في العالم في حالة قطاع غزة)، وابتكار الوسائل لمواجهة الفقر وحاجات التنمية الملحة. بل يبدو أن العكس هو القائم في المجتمع الفلسطيني، كما تبين روضة كناعنة،⁽¹⁸⁾ حيث تُفهم الحكمة القائلة "القوة في العدد" بأنها تعني كبر حجم الأسرة وتستخدم سلاحاً للضعيف ضد إسرائيل.

رؤية حكومة شارون

لفهم موقف الليكود الحالي فيما يتعلق بالفلسطينيين، من المفيد العودة إلى موقف شارون القديم من السلام مع العرب. فقد عارض شارون مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، وصوّت ضد اتفاقية السلام مع مصر سنة 1979، وضد اتفاق الخليل مع الفلسطينيين سنة 1997، وضد الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000، وامتنع سنة 1994 من التصويت على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن. وتعاملت حكومة شارون مؤخراً بلامبالاة مع خطة السلام السعودية التي تم الإعلان بشأنها في آذار/مارس 2002، والتي عرضت على إسرائيل اعترافاً عربياً شاملاً في مقابل إنشاء الدولة الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان والقدس الشرقية. وإذا كان موقف نتنياهو سنة 1996 في حكومة الليكود السابقة يستند إلى أربع لاءات (لا لوجود فلسطيني رسمي في القدس، ولا لدولة فلسطينية، ولا للانسحاب من الأراضي، ولا لحق اللاجئين في العودة)، فإن شارون

سيواصل على الأقل تأكيد هذا الموقف، مدعوماً بموقف أكثر عدائية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

تصدر عن كثيرين من الوزراء اليمينيين المتطرفين في حكومة شارون إشارات علنية مشؤومة فيما يتعلق بترحيل الفلسطينيين عن الضفة الغربية وغزة - إن لم يكن بموافقة شارون العلنية، فمن دون معارضته بالتأكيد. ومن أبرز ممثلي اليمين المتطرف، ممن يشغلون اليوم حقائب وزارية ويدعون إلى ترحيل الفلسطينيين، عوزي لنداو، وزير الأمن العام الإسرائيلي السابق الذي بقي في الحكومة الجديدة من دون حقيبة، وليمور ليفنات، التي بقيت مسؤولة عن وزارة التربية، ووزير الأمن العام تساحي هنغبي، ووزير الإنشاء والإسكان إفرام إيتام، وأفيغدور ليبرمان، وزير المواصلات الحالي والداعية المجرم في دعوته إلى ترحيل الفلسطينيين. وقد قادت المناقشات بشأن ترحيل الفلسطينيين أكثر من 100 أكاديمي وكاتب ومنتقد إسرائيلي إلى نشر بيان في صحيفة "هآرتس" بعنوان "تحذير عاجل: الحكومة الإسرائيلية ربما تفكر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية". وقد وصل موقعو البيان إلى حد القول: "إننا قلقون جداً إزاء مؤشرات توحى بأن (ضباب الحرب [في العراق]) يمكن أن يستغل من قبل الحكومة الإسرائيلية لارتكاب مزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، تصل إلى التطهير العرقي التام."⁽¹⁹⁾ ونشرت صحيفة "لوموند دبلوماسيك"، مؤخراً، تقريراً مهماً أعدته الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس، وثقت فيه التأييد المهم الذي يحظى به طرد الفلسطينيين، في حال نشوب الحرب في العراق، في أوساط المستوطنين اليهود واليهود المتدينين والسياسيين في حكومة شارون.⁽²⁰⁾

لم يعد الحديث عن الترحيل موقفاً نظرياً أو افتراضياً، لأن مثل هذه التصريحات، كما أسلفنا، باتت شائعاً في الخطاب السياسي المتعلق بالديموغرافيا. وإذا لم يكن الترحيل المباشر للسكان الفلسطينيين، الذي يصعب تنفيذه بشكل جماعي في مواجهة الانتقاد الدولي، ممكناً، فلا بأس بالترحيل الصامت من خلال طرق غير مباشرة. فبدلاً من مواصلة العيش تحت وطأة منع التجول والإغلاقات، وحيث يقترب الفقر بين المقيمين بالأراضي المحتلة من نسبة 50٪، ويزيد على ذلك في المخيمات، أخذ بعض الفلسطينيين يبذل جهوداً أكبر للهجرة إلى البلاد الغربية،⁽²¹⁾ وشرع آخرون في عبور الحدود إلى الأردن بأعداد كثيرة، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى فرض نظام الكوتا بالنسبة إلى عدد الزوار من الضفة الغربية، وطلب كفالة من الأقارب تبلغ 5000

دولار لضمان عودة الزوار إليها.⁽²²⁾

ويقدر أن نحو 150,000 فلسطيني عبروا إلى الأردن بين تشرين الأول/أكتوبر 2000 وحزيران/يونيو 2001 من خلال ما يسمى، بلغة مخففة، "الترحيل الطوعي".⁽²³⁾ ويخشى أن يكون ذلك نكبة أخرى في طور الحدوث - لكن بالتدريج وغير مرئية كثيراً. ويستشف المرء ذلك إذا استمع إلى سياسي محنك مثل حيدر عبد الشافي من غزة، رئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991. فقد قال ليوسف الغازي، وهو صحافي في "هآرتس":

إن للربة في ترحيلنا جذورها في ماضي الدوائر الصهيونية وتاريخها وأيدولوجيتها، وهي لم تتخل قط عن الأمل بتحقيق ذلك. ولا يزال الخطر قائماً في بداية الألفية الثالثة. وأقول لك، صراحة، لا أستبعد خطر ترحيل السكان في الوضع الحالي. وعلينا نحن الفلسطينيون أن ننظر إلى خطر الترحيل باعتباره احتمالاً ممكن الحدوث... هكذا نشأت مأساة اللاجئين - وهي مأساة بقيت مستمرة في الأعوام الأربعة والخمسين السابقة.⁽²⁴⁾

وعلى الرغم من أن الترحيل الجماعي للفلسطينيين لم يتحقق في أثناء الهجوم الأميركي والبريطاني على العراق، فإن عدداً من المعلقين الإسرائيليين كان لديه المخاوف نفسها. فقد تنبأ ميرون بنفنيستي بحدوث ترحيل جماعي يطاول "مئات الآلاف من الفلسطينيين" عن أراضيهم إلى الأردن فيما لو هاجمت الولايات المتحدة العراق.⁽²⁵⁾ وقال رئيس الشين بيت السابق، عامي أيالون، إنه "إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق، ووقع في أثناء الهجوم حادث إرهابي كبير في إسرائيل، فقد يستغل أريئيل شارون تفجر الغضب عند الجمهور الإسرائيلي لتنفيذ ترحيل جماعي للفلسطينيين". ويرى الفلسطينيون أن الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تهدف إلى "التنغيص على حياة الفلسطينيين بحيث يغادرون من تلقاء أنفسهم". وقد خلص مراسل صحيفة "هآرتس" في الأراضي المحتلة، داني روبنشتاين، إلى أن ادعاء الحكومة الإسرائيلية أن أنشطتها العسكرية تهدف إلى مجرد الضغط على عرفات لدفعه إلى تضيق الخناق على العنف الفلسطيني يبدو "عديم المعنى" في مواجهة الدمار التام الذي ألحقته إسرائيل بالسلطة الفلسطينية.⁽²⁶⁾ وما فعلته إسرائيل في أثناء الهجوم على العراق هو زيادة التدمير الواسع النطاق لمنازل الفلسطينيين، وتكثيف عمليات اغتيال المطلوبين الفلسطينيين.⁽²⁷⁾

احتواء المواطنين العرب في إسرائيل

إن هدف الترحيل والطرده لا يشمل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. ويتحدث عدة وزراء ومسؤولون كبار عن هذا الأمر علناً تحت ستار أمن الدولة والمبادئ الصهيونية القديمة. والنقاش بشأن فكرة الترحيل كان أحياء في السنوات الأخيرة رحباً من زئيفي، عضو الكنيست اليميني ومؤسس حزب موليدت المتطرف، الذي كان وزيراً للسياحة عندما اغتيل في تشرين الأول/أكتوبر 2001. وقد اقتبس ندادف شراغي، في نبذة كتبها عن حياته، عنه قوله:

الصهيونية في جوهرها هي صهيونية الترحيل. ترحيل الأمة اليهودية من الشتات إلى إسرائيل وترحيل العرب عن الأراضي المجاورة لفلسطين إلى فلسطين، وقد جاؤوا إلى هنا [كذا] ليستمتعوا بثمار الازدهار الذي جلبه اليهود إلى هذه الأرض. لكن حان الآن أوان الترحيل الثالث، وفصل الشعبين كي يكفا عن قتل أحدهما الآخر.⁽²⁸⁾

ويرد زئيفي على الذين يقولون إن الترحيل لأخلاقي بالقول إن "الصهيونية نفسها لأخلاقية". وهذا الترحيل يشمل، كما يشير أليف ليفي، المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.⁽²⁹⁾ وعلى سبيل المثال، اقترح عضو الكنيست عن حزب حيروت، ميخائيل كلاينر، توفير "رزمة هجرة" تشمل حوافز مالية لإغراء المقيمين أو المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بالرحيل إلى البلاد العربية والتخلي عن جنسيتهم الإسرائيلية. وقد اعترض المستشار القانوني للكنيست على سن قانون كهذا لأن الأمر سيبدو وكأن "دولة إسرائيل تشجع اليهود بالحوافز المالية على القدوم إلى إسرائيل والاستيطان فيها، في حين تشجع العرب، وهم مواطنون فيها، على المغادرة."⁽³⁰⁾

ودعا شلومو بنيزري، عضو حزب شاس الشديد التطرف، عندما كان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة السابقة، المجلس الإسرائيلي للديموغرافيا إلى عقد اجتماع في أوائل أيلول/سبتمبر 2002، للبحث في المسألة الديموغرافية. وتساءل المعلق غدعون ليفي في حينه عن الغاية من عقد هذا الاجتماع، الذي ضم أطباء توليد وأطباء نسائيين وغيرهم من الاختصاصيين الطبيين. وفيما يلي صيغة التساؤل:

كيف يمكن أن يساهم الأطباء النسائيون في هذا المسعى؟ هل سيكتفون باقتراح طرق لزيادة معدل الخصوبة اليهودية ويمنعون الإجهاض، أم أنهم سيحاولون أيضاً اقتراح أساليب لتشجيع الإجهاض وخفض معدل الولادات عند النساء العربيات؟ وماذا عن النساء غير اليهوديات القادمات من الاتحاد السوفياتي السابق؟⁽³¹⁾

بل إننا نرى مجلس الأمن القومي لا يحصر مناقشاته في الدفاع والاستراتيجية العسكرية، وإنما يدرج في تقاريره أيضاً توصيات بشأن "الاعتبارات الأمنية والديموغرافية".⁽³²⁾

وتجرى عدة محاولات لإيجاد طرق لسحب الجنسية من بعض العرب الإسرائيليين. ففي سنة 1999، وبخ رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، أهارون براك، وزير الداخلية في ذلك الوقت لسحبه الجنسية من بعض النساء العربيات الإسرائيليات اللواتي تزوجن فلسطينيين من الأراضي المحتلة، ووصف هذا العمل بأنه "مخز". وبحلول سنة 1999، فقدت 1000 امرأة عربية من إسرائيل جنسياتهن عندما انتقلن إلى الأراضي المحتلة. وقد تساءل القاضي بشكل بليغ: "هل يطلب أحد من اليهودي الإسرائيلي التخلي عن جنسيته إذا انتقل إلى الأراضي [المحتلة]؟"⁽³³⁾ كما أن وزير الداخلية السابق، إيلي يشاي، اقترح سنة 2002 تجريد المواطنين العرب من جنسياتهم إذا شاركوا في أعمال عدائية ضد الدولة.⁽³⁴⁾ وفي تفسير للمنطق الذي يقف وراء هذه الخطوة، تساءلت افتتاحية في "هآرتس": لماذا عندما يرتكب اليهود مثل هذه الأعمال العدائية (وذكرت خمس حالات)، لا تختار الدولة تطبيق الفقرة 11 ج المثيرة للجدل في قانون الجنسية؟⁽³⁵⁾ وختمت الافتتاحية بالقول إن "من الصعب زعزعة الانطباع بأن استخدام الفقرة 11 ج يصبح أكثر سهولة عندما يكون الأمر متعلقاً بالعرب". كما خلص نعمان كارمي ويورام ساهار، من جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، لدى مناقشتها الموضوع، إلى أن الجنسية الإسرائيلية للعرب في إسرائيل "مشروطة"، وأبديا أسفهما تجاه ذلك.⁽³⁶⁾

ثمة في القطاعين العربي واليهودي منتقدون لأنشطة الحكومة عامة، ولأنشطة مجلس الديموغرافيا خاصة. فقد اتهمت المنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان تلك الهيئة التي ترعاها الحكومة بتبني سياسات تحابي عن طيب خاطر القطاع اليهودي وتهتمش القطاع العربي. وفي الجانب اليهودي، اتهمت

عضو الكنيست في حينه، ياعيل دايان، التي كانت رئيسة لجنة الكنيست لوضع المرأة، مجلس الديموغرافيا بتشجيع النساء على "التبرع بأرحامهن" لخدمة الدولة، وأطلقت زميلتها زهافا غالون نقداً أكثر إثارة للمشاعر بخصوص الدوافع السياسية للمجلس عندما قالت:

يعتقد البعض أن السكان العرب سيتبخرون إذا شجعنا النساء اليهوديات على إنجاب المزيد من الأطفال. أمّا أنا فلا أعتقد ذلك. لقد شهدنا مؤخراً تشريعاً مثيراً للمشكلات من ناحية الهيئات الحكومية يهدف إلى التضييق على السكان العرب. لذا لن أفاجأ إذا أقر الكنيست قانوناً تمييزياً آخر. هناك سياسة يجري تنفيذها بشكل متعمد، وهي مضرة بالمواطنين العرب في إسرائيل.⁽³⁷⁾

يتهم السياسيون اليمينيون الفلسطينيون بممارسة حق العودة عبر "الباب الخلفي"، لذا جمدوا كل الطلبات الفلسطينية للمّ شمل العائلات. وقدّرت وزارة الداخلية أن أكثر من 23,000 شخص من الأراضي المحتلة كانوا حصلوا، في أواسط سنة 2002، على وضعية الإقامة بإسرائيل من خلال زواجهم بفلسطينيين من إسرائيل.⁽³⁸⁾ وقدّرت وزارة الداخلية أن 100,000 فلسطيني "هاجروا" إلى إسرائيل بموجب لمّ شمل العائلات منذ سنة 1993. ولمواجهة هذه التطورات، أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتتبع طلبات الجنسية التي يقدمها العرب والتشدد فيها. وتشمل طرقها استخدام رجال التحري الخاصين، ورفع رسوم الطلبات ستة أضعاف، من 500 شيكل إلى 3000 شيكل.⁽³⁹⁾ على أن الأكثر إثارة للقلق، من الناحية الإسرائيلية، أن بعض الأسر العربية التي انتقلت إلى الأردن بعد إنشاء إسرائيل طلب مؤخراً، بموجب القانون الإسرائيلي، العودة واسترجاع الجنسية الإسرائيلية.⁽⁴⁰⁾

إن المحاولات الأكثر اتساقاً لاحتواء الفلسطينيين وترحيلهم، تتكشف في القدس منذ بعض الوقت.⁽⁴¹⁾ وقد عبّر أحد العناوين الرئيسية عن ذلك بالقول: "الترحيل الهادئ يصبح أكثر هدوءاً".⁽⁴²⁾ وتكتسب الجهود المتناغمة لوزارة الداخلية وبلدية القدس برئاسة اليميني المتطرف الليكودي إيهود أولمرت، رئيس البلدية السابق الذي انضم إلى حكومة شارون الحالية نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتجارة والصناعة، من أجل تفريغ القدس الشرقية من سكانها العرب، سمعة قبيحة. وفي سياق هذا المناخ السياسي يتم التساهل مع الملصقات والكتابات على الجدران التي تعلن أن 250,000 شخص غادروا فعلاً، وأن الأردن هو فلسطين، وتدعو إلى ترحيل الفلسطينيين.

إن وزير الداخلية السابق، إيلي يشاي، كان مستعداً للذهاب إلى أبعد من ذلك، إذ اقترح تعديل قانون العودة لمنع الزوجات غير اليهوديات، اللواتي تزوجن يهوداً، من الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة. وهذه هي حالة المهاجرين السوفيات على وجه التحديد. وتقدر وزارة الداخلية أن من 246,037 شخصاً غير يهودي حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، جاء 221,428 شخصاً من الاتحاد السوفياتي السابق.⁽⁴³⁾

اتخذ النقاش المحيط بالجنسية الإسرائيلية منعطفاً جديداً بفضل التغييرات التي طرأت سنة 2002 لإلغاء إدراج الجنسية في بطاقات الهوية الشخصية. فهذه التسميات لم تكن تشمل "الإسرائيلية"، وكانت حتى عهد قريب تستند إلى واحدة من الفئات الدينية التالية: يهودي ومسلم ومسيحي ودرزي. ولا تظهر التسمية العلمانية "إسرائيلي" حتى الآن في بطاقة الهوية الجديدة. وكى تتماشى وزارة الداخلية مع القانون الذي أقره الكنيست في آذار/مارس 2002، وضعت أكثر من 132 تسمية وطنية للاستخدام الداخلي. إلا أن ما يظهر في بطاقة الهوية الجديدة هو ما يلي: يهودي وعربي ودرزي وغير ذلك. بعبارة أخرى: تُدرج في بطاقة الهوية الجديدة لفظة عربي بدلاً من مسلم ومسيحي.⁽⁴⁴⁾ ويبقى الانقسام الإثني، إن لم يكن الديني المكشوف، في حالة الجنسية ميزة ملحوظة في الممارسة الإسرائيلية.

خاتمة

إذا واصل الزعماء الصهيونيون ما سمته إحدى الصحف "ديماغوجية الديموغرافيا"، فإن التعليقات الأخيرة لبوعاز إفرودن تصف نتائج مثل هذه السياسات بصورة أفضل من وصف معظم المعلقين الإسرائيليين:

ما من سبيل لكسب السباق ضد معدل الولادات العربي بصورة عامة ومعدل الولادات الفلسطيني بصورة خاصة - حتى على حساب تحويل البلد إلى جحيم إيكولوجي وحضري وعسكري. وسيصل من لا يستطيع رؤية المستقبل إلا من خلال مناظير المدفعية إلى اليوم الذي تزداد فيه المدافع في الجانب الآخر عدداً قياساً بالمدافع في جانبنا.⁽⁴⁵⁾

تستند الحلول المتعددة التي يطرحها اليمين واليسار في إسرائيل إلى فكرة الفصل بين السكان التي تدعمها الاعتبارات الديموغرافية.⁽⁴⁶⁾ وقد عبر إيهود براك عن موقف حزب العمل بوضوح في أثناء فترة حكمه القصيرة. وهذه الرؤية في الواقع هي امتداد لفلسفة راعي براك الراحل يتسحاق رابين. ويمكن أن يرى التعبير عنها الآن في السياج

الكهربائي الشديد التحصين الذي يجري بناؤه على الأرض العربية لفصل سكان الضفة الغربية عن إسرائيل. ويعني الانفصال بالنسبة إلى معظم اليمين طرد الفلسطينيين في نهاية الأمر من الأراضي، وتنفيذ سياسات الترحيل، عند الضرورة، في إسرائيل نفسها بتبني تدابير تشجيع المواطنين العرب على المغادرة. ويؤمن اليسار بالفصل بين الشعبين عن طريق حل الدولتين، من دون أن يولي قابلية حياة مثل هذه الدولة الاهتمام الكافي. ونورد هنا كيف عبر أمنون راز - كراكوتزكين، من جامعة بن - غوريون، عن ذلك: "إن حديث اليهود عن الديموغرافيا مثير للخوف... لقد كان هناك من يؤمن بأن التطهير العرقي سنة 1948 حل المشكلة. وها هم اليوم يكتشفون فزعين واقعاً سيظل فيه اليهود أقلية في الشرق الأوسط."⁽⁴⁷⁾

ويتطلع شارون بدوره إلى حل هجين: منح الفلسطينيين دولة تشبه البانتوستان في مناطق غير متجاورة من الضفة الغربية وغزة، يصحبها الترحيل بالتدريج لأعداد كثيرة من الفلسطينيين عن إسرائيل إلى دولة البانتوستان المقترحة من خلال ما يسمى التبادل السكاني، وعن الضفة الغربية إلى الدول العربية تحت عباءة الأمن. ويرى عكيفا إدار أن شارون لن يُبعد الشعب الفلسطيني بأكمله، على الرغم من أنه لا يتورع عن إبعاد قاداته واغتيالهم وتنفيذ سياسات الفصل العنصري.⁽⁴⁸⁾ ويعبر آفي بريمر، مدير وزارة الخارجية السابق ونائب الرئيس الحالي لجامعة تل أبيب، بصراحة أكثر عن خطة شارون الشبيهة بالبانتوستان للفلسطينيين، وهي خطة يصفها مستشاروه بأنها "تنازلات مؤلمة". لقد اعتقد البيض في جنوب إفريقيا، في نظام الفصل العنصري السابق، أنهم حلوا المشكلة الديموغرافية (ومعها مشكلة التصويت في الانتخابات) عندما أنشأوا دولا وهمية داخلية في جنوب إفريقيا يستطيع المقيمون بها التصويت كما لو أنهم مواطنون في دولة "أجنبية" مستقلة. وهذا الاستقلال الرمزي يفتقر إلى أي مضمون من ناحية قابلية الدولة للحياة والسيادة، نظراً إلى أن هذه الدول الوهمية تبقى معتمدة تماماً على منشئها. وهذه "الدولة الفلسطينية" ستكون، وفقاً لبريمور،

محدودة بالمدن الفلسطينية، "دولة" تتكون من عدد من المعازل التي تفتقر إلى السيادة، ومن دون أي موارد للعيش الذاتي. وستبقى أراضي الضفة الغربية وغزة في أيدي الإسرائيليين، وسيتحول الفلسطينيون المقيمون بهما إلى "مواطنين" في ذلك "البلد الآخر".⁽⁴⁹⁾

إن مثل هذه التجربة محكوم بالفشل، على غرار فشل تجربة جنوب إفريقيا بعد

حرب دموية طويلة.

وفي هذا السياق بالذات قدم الفلسطينيون إلى الإدارة الأميركية قبل عام مذكرة (تضم خرائط مفصلة) تجمل استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وترى أن التطورات على الأرض من ناحية توسع المستعمرات عطلت فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. والمعنى الضمني لذلك، كما يقولون، هو التخلي عن حل الدولتين وتبني حل الدولة ثنائية القومية – وهو أمر أستطيع أن أقول في شأنه إن إسرائيل والولايات المتحدة والبلاد الأخرى سترفضه.⁽⁵⁰⁾ ■

المصادر

- Benny Morris, "A New Exodus for the Middle East?" *Guardian*, 3 October 2002. (1)
- NurMasalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, D.C., 1992). (2)
- Morris, op. cit. (3)
- Jerome Segal, *Right of Return Confusion*, 2001, available at: (4)
- <http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PrrN/papers/segal.html>
- ItzhakRavid, "The Demographic Environment of Israel," paper presented at the "Balance of National Strength and Security: Policy Directions," conference organized by the Institute of Policy and Strategy, the Interdisciplinary Centre, Lauder School of Diplomacy and Strategy, Herzliya, April 2001.,Government (5)
- عنوان اقتراح تبناه مؤتمر "التوازن بين القوة الوطنية والأمن"، هيرتسليا، نيسان/أبريل 2001 (6)
- Tom Segev, "A Black Flag hangs over the Idea of Transfer," *Ha-Aretz*, 5 April 2002. (7)
- OriNir, "We can't just be shooed away," *Ha-Aretz*, 15 April 2002. (8)
- AmnonBarzilai, "More Israeli Jews favour transfer of Palestinians," Israeli Arabs-poll finds, *Ha-Aretz*, 12 March 2002. (9)
- Joseph Algazy, "Most Israeli Jews would not let Arab Citizens elect PM," *Ha-Aretz*, 21 August 1997. (10)
- أنظر: <http://www.egroup.com/message/Letters-from-Palestine/4> (11)
- LiliGalili, "A Jewish Demographic State," *Ha-Aretz*, 28 June 2002. (12)
- Ibid. (13)
- Ibid.: مقتبس في (14)
- يوسف كبراج، "إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 38، ربيع 1999، ص 56 – 79. (15)

- PhillipeFargues, "Protracted National Conflict and Fertility Change among Palestinians (16) and Israelis," *Population and Development Review*, 26 (3), 2000, pp. 441-482.
Central Intelligence Agency, *The World Factbook*, 2002, available at: (17)
<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/index.html>
- Rhoda Kana'aneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel* (18)
(Berkeley, CA: University of California Press, 2002).
- Avraham Oz, "Israeli Academics oppose Iraq War and Ethnic Cleansing," *Ha-Aretz*, 24 (19)
September 2002.
- Amira Hass, "Threats of Enforced Mass Expulsion," *Le Monde diplomatique*, 18 February (20)
2003.
- Uriya Shavit & Jalal Bana, "The Secret Exodus," *Ha-Aretz*, 5 October 2001. (21)
- Danny Rubinstein, "In Jordan's Nightmare, the Palestinians arrive in Waves. Jordanians (22)
are always asking American Diplomats about their Fear that Israel is planning a 'Transfer
Operation'," *Ha-Aretz*, 28 October 2002.
- Meron Benvenisti, "Flights of Fancy," *Ha-Aretz*, 19 June 2001. (23)
- Joseph Algazy, "Transfer is a Clear and Present Danger," *Ha-Aretz*, 4 April 2002. (24)
- Meron Benvenisti, "The Homeland Purified of Arabs," *Ha-Aretz*, 26 September 2002. (25)
- Danny Rubinstein, "The Tangible Fear of Transfer," *Ha-Aretz*, 28 September 2002. (26)
- Benjamin Barthe, "Collateral Damage from an Illegal War," *Le Monde diplomatique* (27)
[English monthly summary], April 2003.
- Nadav Shragai, "Ze'evi: General, Father of Transfer," *Ha-Aretz*, 17 October 2001. (28)
- Aviv Lavie, "How Ze'evi was transferred to the Mainstream," *Ha-Aretz*, 20 November (29)
2001.
- Gideon Alon, "'Emigration Packages' for Palestinians dubbed Racist," *Ha-Aretz*, 20 (30)
November 2001.
- Gideon Levy, "Wombs in the Service of the State," *Ha-Aretz*, 9 September 2002. (31)
- Aluf Benn, "NSC: The National Priority is a Jewish Majority and Democracy," *Ha-Aretz*, (32)
23 August 2000.
- Dan Izenberg, "Aharon Blasts Stripping Citizenship from Arab Women," *Jerusalem Post*, (33)
28 May 1999.
- "PM backs Decision to Strip Citizenship of Israelis involved in Terror Activity," *Ha-* (34)
Aretz, 7 April 2002.
- "Who is a Citizen?" *Ha-Aretz*, 7 August 2002. (35)
- Na'aman Carmi & Yoram Shahaar, "A Bypass Road to Democratic Discourse," *Ha-Aretz*, (36)
24 October 2002.
- Merav Sarig, "Birth of a Nation," *Ha-Aretz*, 31 October 2002. (37)
- Mazal Mualam, "Yishai seeks to Stop Palestinians 'Backdoor' Right of Return," *Ha-* (38)

- Aretz*, 2 June 2002.
- Mazal Mualam, "New Unit to Toughen Citizenship Process for Arabs," *Ha-Aretz*, 14 June (39) 2002.
- Mazal Mualam, "Yishai: Let us Restrict Citizenship for Arab Spouses," *Ha-Aretz*, 1 (40) August 2002.
- Barton Gellman, "Israel Chips away E Jerusalem Arabs. 1047 denied Crucial Residency (41) Rights," *Washington Post*, 5 May 1997.
- Danny Rubinstein, "Quiet Transfer gets even Quieter," *Ha-Aretz*, 16 January 2000. (42)
- Mualam, "Yishai: Let us Restrict Citizenship...", op.cit. (43)
- Mazal Mualam, "According to the Identity Card, in Israel live 'Assyrians', 'Gyanians', (44) but not 'Israelis'," *Ha-Aretz*, 19 May 2002 (in Hebrew).
- Boaz Evron, "Demography as the Enemy of Democracy," *Ha-Aretz*, 12 September 2002. (45)
- Galili, op. cit. (46)
- Ibid.: مقتبس في (47)
- Akiva Eldar, "'Transfer' is dead, Long live Apartheid," *Ha-Aretz*, 22 October 2001. (48)
- Avi Primor, "Sharon's South African Strategy," *Ha-Aretz*, 22 September 2002. (49)
- Marc Perelman, "PA: It may be too Late for two States," *The Forward*, 25 October 2002, (50)
- at:
- <http://www.forward.com/issues/2002/02.10.25/news1.html>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>